خامساً: دولة الليبرالية الإجتماعية: خيارات مستقبلية

الليبرالية الاجتماعية التى تؤمن بحق الفرد فى تنمية قدراته وتتطور به من الفرد – الرغبة إلى الفرد – المسئولية ، هى – بالضرورة – الليبرالية الاجتماعية التى تتحفظ على إستلاب الفرد فى دوار الفقر السيكولوجى ، وهى بالتالى مدعوه إلى إدارة سياسات النمو والتوزيع بما يؤمن تجاوز دخل الفرد حاجز إستهلاكه الإجتماعى(*) ، وهى مدعوه – أيضاً – إلى الحد من نسبة الريع / الدخل ، فالريع بطبيعته يصب كله فى خانة الاستهلاك الكمالى ، وبإستعادة النقاط فوق الحروف .. فإن الليبرالية الإجتماعية عندما تناهض الريع .. فإنها تبدو مخلصة لمبادئها الليبرالية ولقيم أصيلة فى المجتمع المدنى ، ولكن الإخلاص سوف يبرهن على نفسه أكثر .. فأكثر ، عندما تتصدى دولة الليبرالية الاجتماعية لمكافحة الفساد والاحتكارات .

١/٥ الشفافية ومكافحة الفساد: إدارة المهمة

إذا لم تكن دولة الليبرالية الإجتماعية شديدة الشفافية ويتم إدارتها بأعلى درجات الكفاءة الممكنة ، فإنها لن تفقد مصداقيتها فقط .. ولكنها تخاطر بفقد دورها ، فهى دولة مدعوة إلى الدفاع عن أضعف الفئات الإجتماعية رفضاً للتهميش .. وبالتالى فهى مدعوة إلى مكافحة الفقر بتعميم البنية الأساسية والوصول بها إلى عمق وأطراف المجتمع ونشر شبكة التأمينات الاجتماعية وتكوين صناديق لمساعدة الفقراء وتخصيص إحتياطيات للقروض المتناهية الصغر وإدارة برامج تنمية المجتمع والإرتفاع بمستوى الخدمات العامة ... إلخ ، وكل ذلك فى حاجة إلى إنفاق عام يتدفق من خزانة الدولة .

ولأن هذا الإنفاق يسلك مشروطاً بمفاهيم إقتصادية توصى – وعن حق – بعدم الإفراط فى عجز الموازنة وبعدم المخاطرة بمعدلات مرتفعة للتضخم ، فإن دولة الليبرالية الاجماعية لا ينبغى أن تقبل بأى مساومة مع الفساد المؤسسى .. فى ظل وعى إقتصادى مسبق بأن الفساد المؤسسى يبدو مناوءاً لسياسات الحد من التضخم لأنه الفاعل الرئيسى فى دورة المضاربة ولأنه – أيضاً – يقود إلى رفع سعر الخصم بمضاعفة الطلب على السيولة(**) .. فكل عمليات الفساد المؤسسى يتم ترجمتها فى النهاية إلى نقود، وبالإضافة إلى ذلك كله .. فإن الفساد المؤسسى يتكفل وحده بهبوط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ١ ٪ عن المعدل المتوقع .. وهو فارق مؤثر وحساس لدولة تبحث عن تأمين توازنات حرجة وهشة ، ولقد كان WRAITH محقاً وهو يقول «أن الفساد هو نوع من الأعشاب الشيطانية التى تنمو فى التربة الزراعية الخصبة لتعوق نمو النباتات المثمرة»(٤٨) .

(*) ليس المبرر الإجتماعى وحده هو الذى يدعو إلى هذه السياسات ، بل المبرر الاقتصادى أيضاً .. فعندما يتعادل دخل الفرد واستهلاكه الإجتماعى .. فإن إدخاره سوف يؤول إلى الصفر ، وبتعميم الحالة فإن معدل النمو سوف يتراجع إلى أدنى مستوياته .

(**) النظرية النقدية تبدو – هكذا – كفاعل تحريضى لدولة الليبرالية الاجتماعية فى مواجهتها مع الفساد المؤسسى .

والعلاقة مع الفساد المؤسسى تطرح – ومن زاوية أخرى للرؤية – قضية سيادة الدولة ، فالسيادة كما يعرفها BODEN هى حالة قانونية خاصة ترخص للدولة وحدها أن تحدد إختصاصاتها من خلال إختصاصاتها .. وهو تفرد لا يقبل بالقسمة[٤٩] ، ولكن الفساد المؤسسى وهو يعلى من شأن القوة والسطوة .. يطلب لنفسه سيادة خارج شرعية الدولة ، ومن ثم .. فإن الدولة عندما تهادن الفساد المؤسسى .. فإنها تتنازل طوعاً عن سيادتها لأنها قبلت بقسمة مع الغير(*) .

شفافية الدولة وسيادتها تتأكد – هكذا – من خلال مكافحتها للفساد المؤسسى، وتتأكد – كذا – من خلال إمتناعها من أن تكون موضوعاً لصراعات ريعية .. وهى السمة التى تميز الدولة البيروقراطية أو الدولة التى يغيب عنها مشروع المستقبل ، ففى الحالتين .. تتحول الدولة إلى مجرد سلطة يتنازع مناصبها البعض بحثاً عن مصالحهم الشخصية .. المشروعة أو غير المشروعة ، وتتحول ميزانياتها إلى ميزانيات توزيع تنحاز إلى منح القيادات الإدارية العليا المكافأت وغيرها من الامتيازات دون عمل حقيقى يبرر ويزكى ، وفى إستعارة الإشارة .. فقد يكون مفيداً أن نستعيد ما قاله كلينتون فى حملته الانتخابية عام ١٩٩٢ وهو ينقد أوضاع الدولة الأمريكية قائلاً : «إن كبار رجال الإدارة الأمريكيين يدفعون لأنفسهم مرتبات تزيد بأكثر من مائة ضعف على ما يحصل عليه مرؤوسيهم من العمال والموظفين»[٥٠] .

وإطراداً .. فإن دولة الليبرالية الإجتماعية عليها أن تنحاز مستقبلاً إلى ما يصفه QUERMONE[٥١] بإدارة المهمة ، أى أن يكون جهازها الإدارى واعياً بمهام للإنجاز .. وليس مشغولاً بإمتيازات للاقتناص ، وعندئذ لن تعود ميزانياتها .. مجرد ميزانيات للتوزيع ولكن ميزانيات للتشغيل وخاضعة لمعايير حاكمة لجدوى الانفاق ، ففى ظل ميزانيات التوزيع التى تتراكم بها مكافأت القيادات العليا خصماً من بنود الانفاق الضرورى مثل الصيانة والإحلال ورأس المال العامل ، فإن المؤسسات تفقد حوالى ٤٧ ٪ من كفاءة أدائها (١٣ ٪ لأعطال التشغيل + ٣٣ ٪ لتدنى الكفاءة + ١ ٪ لتداعيات الطوارئ) ، وتبدو الدولة – عندئذ – عاجزة عن أداء مهامها ، ولن يقود العجز إلى تقوية المجتمع المدنى بل على العكس سوف يقود إلى إضعافه ، لأن العجز سوف يثمر فى مداه تخليق المجتمع الموازى .. والمجتمع الموازى شىء والمجتمع المدنى شىء آخر .

دولة الليبرالية الإجتماعية التى ترفض أن تكون موضوعاً لصراعات ريعية ، هى التى ترفض أيضاً أن يكون السوق موضوعاً لتناقضات هيكلية تقود إلى تهميش إجتماعى ، فهى تريده سوقاً ينشط كبؤرة جذب إجتماعى لا كعنصر طرد إجتماعى، وهى بذلك تبدو مخلصة للأصول الأولى لثنائية الليبرالية – المجتمع المدنى، والتى اعتبرت أن التواجد فى دورة المبادلات النقدية هو أحد الحقوق المدنية للفرد .

(*) الفساد المؤسسى يرغب دائماً فى شل أجهزة الدولة واختراقها من الداخل لاستقطاع جزء من سيادتها وإحتجازه لنفسه .

٢/٥ السوق اللامركزية : بؤرة جذب

بادئ ذى بدء .. فإن السوق وفى محاوره الليبرالية الإجتماعية هو سوق معادى للإحتكارات .. فالإحتكارات مولدة للريع وتدفع إلى إفلاس صغار المنتجين وخروجهم من دورة النشاط الإنتاجى .. ومن ثم تقليص رقعة السوق وعدم إنتظام تدفق الدخل ، لتضيف رافداً جديداً تتعمق به ظاهرة الفقر .. فالإحتكارات تقود إلى مضاعفة تركز الثروة ، ومن المعروف إقتصادياً أن زيادة تركز الثروة بنسبة ١ ٪ تثمر فى مداها تعميق ظاهرة الفقر بحوالى ١,٧ ٪ .

وهذا السوق بمرجعية المفهوم الليبرالى / الإجتماعى عن الحرية والذى يؤكد على حق الفرد فى فرصة قائمة لتنمية قدراته ، يضفى أيضاً هذا الحق على المشروع كوحدة وعلى المنتج كفرد ، وبالتالى فهو لا يعتمد نموذج «منافسة القلة» الذى عرفته دولة الرفاهية الإجتماعية ثم ورثته التجربة النيو-ليبرالية بعدما جردته من أبعاده الإجتماعية ، ولكنه يعتمد - فى المقابل - ما يمكن وصفه إصطلاحاً بنموذج «منافسة البقاء» وأقصد به .. نموذج يكرس أليات المنافسة للكشف عن أداء المشروعات الاقتصادية ، ولكنه لا يتسرع فى إصدار أحكام نهائية بإفلاس المشروعات الأقل كفاءة .. بل يمنحها فرصة ثانية من خلال مؤسسات تضطلع بمهمة التدخل لتصحيح الأوضاع وتفعيل الكفاءة ، وهو - أيضاً - نموذج يؤمن بديمقراطية الإنتاج .. حيث تتعايش فيه ومعاً كل أنماط الإنتاج وتتمتع بالمساواة أمام حق البقاء .. أنماط مثل صناعات التكنولوچيا الطليعية والصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والمصغرة(*) والورش الحرفية ... إلخ ، وهذه المساواة لا يمكن أن تسلك بعيداً عن الدولة ، فمحلات البقالة - على سبيل المثال - لا تستطيع أن تصمد فى منافسة غير منضبطة أمام محلات السوبر ماركت ، ولكن المنافسة سوف تكون أكثر إحتمالاً .. إذا ألزمت الدولة محلات السوبرماركت بإغلاق أبوابها فى توقيت مبكر نسبياً ، بينما - وبإجازة السماح - ترخص لمحلات البقالة الصغيرة بفتح أبوابها حتى ساعات متأخرة من الليل .. وعلى الطريق تتعدد الأمثلة .

ومنافسة البقاء لا تعنى أن السوق سوف يفقد ديناميكية ، فهى لا تعطى صكاً سرمدياً للبقاء بدون كفاءة .. ولكنها تعطى فرصة ثانية ، وهى لا تصادر المنافسة ولكنها توفر لها شروطاً أكثر عدلاً فى ظل ذبذبة اللايقين والتى ترتفع فيها نسبة المخاطرة وبالتالى تكلفة رسملتها بما يتجاوز حدود طاقة بعض المشروعات ، كما أنها - بصورة أو بأخرى - تخلق ألية لإعادة توزيع حصص السوق ، وبالتالى إعادة توريع الدخل فى دورة أكثر عدلاً أو أقل إنحرافاً .. تتراجع فيها نسبة الريع / الدخل وتنشط بها سياسات مكافحة الفقر .

(*) الصناعات المصغرة هى مجرد تصغير لأبعاد الصناعات المتوسطة والكبيرة ولكن مع الحفاظ على نسب الأبعاد .

وفى الوقت نفسه .. فإن منافسة البقاء لا تحول دون التطور التكنولوچى .. فهى تفسح موقعاً للصناعات كثيفة المعرفة والصناعات الصغيرة ، بل وتعمد إلى توسيع قاعدة الأخيرة بما يؤمن الانتشار المعرفى الشبكى والذى بدوره قد ينقل أثاره الإنسيابية إلى الصناعات المصغرة والورش الحرفية ... إلخ .

وللصناعات الصغيرة أهمية موضعية خاصة على خريطة السوق الليبرالى الإجتماعى ولأسباب تعلن عن نفسها هكذا :

١ – إنها صناعات تتسم بقدرتها على إستقبال جرعات متصلة من تيار التكنولوچيا المدخرة لرأس المال ، وبالتالى فهى تتمتع بمرونة نسبية فى عمليات الإحلال والتجديد على سلم تكنولوچى صاعد .. لأن مكونها الرأسمالى منخفض نسبياً، وبالتبعية فهى تبدو كرأس رمح لفكرة التطور(*) .

٢ – ولأنها مدخرة لرأس المال ، فإنها تعاود توزيع الدخل لصالح الأجور (أجور العمل العضلى وأجور العمل الذهنى) ، وهو إتجاه يسلك موافقاً لخيارات الليبرالية الإجتماعية .

٣ – ولأنها تتمتع بمرونة نسبية فى عمليات الإحلال والتجديد ، فإن زمن تقادم أجهزتها ومعداتها .. يظل أقل من عمرها الإفتراضى ، وفى مسافة الفارق تنفرج زاوية نحو إعادة نقل هذه المعدات والأجهزة – بيعاً شراءً – إلى الصناعات المصغرة والورش الحرفية فى تداعى حر لتنمية الأطراف تكنولوچياً .

وتباعاً .. ولأن السوق الليبرالى الإجتماعى هو سوق يعكس نظاماً رأسمالياً ، فإن منافسة البقاء تبدو أكثر إتساقاً وإنسجاماً مع مداخله الرأسمالية والخطة .. فالمداخلة تزيح جانباً معظمة الربح كهدف للمشروع وتحل بديلاً له هدف آخر .. وهو بقاء المشروع فى مضمار المنافسة فى المدى الطويل .

وتتصل ديمقراطية الإنتاج بتجزئة السوق ، فأحزمة الفقر – مثالاً – تخلق سوق أسعار ولا تطلب سوق جودة ، وبالتالى فهى – على عكس الفئات الإجتماعية الوسطى والعليا – ترغب فى سلع من الدرجة الثانية بحد أدنى من المواصفات القياسية ، والورش الحرفية والصناعات المصغرة[٥١] قادرة على تلبية هذه الاحتياجات.. بل وينبغى تشجيعها على تلبيتها ، وبهذا المدلول .. فإن تجزئة السوق لا تعنى تقليصه ولكنها تعنى توسيعه .. لأنها تدمج الفئات الاجتماعية المهمشة فى دوره المبادلات النقدية ، وتعيد بلورة المضمون الإجتماعى لمفهوم ديمقراطية السوق.. فلا يعود مجرد مساواة صورية للأفراد أمام الرغبة ولكن صورة حية لتداول سلع وخدمات مرغوبة نسبياً .. بأسعار تتوافق مع القدرات الشرائية للأفراد .

(*) فكرة التطور – وكما سبق القول – تلهم كل الليبراليات وإحداها الليبرالية الإجتماعية .

تجزئة السوق تنسحب أيضاً إلى مجال الخدمات .. فلقد تكفلت ثورة إنفجار المعلومات بتجزئة سوق الخدمات ، وتنسحب بالمثل إلى سوق العمل .. فلم تعد هناك مرونة فى حركة العمل .. فالعمالة غير المؤهلة أو شبه المؤهلة لن تجد لها على الإطلاق فرصة عمل فى مشروعات التكنولوچيا الطليعية والتى تطلب عملاً مؤهلاً وبإنتاجية مرتفعة ، وبالتلازم المقارن .. فبمقدور من يرغب فى الهجرة من الريف إلى الحضر أن يهاجر .. ولكنه لن يجد فرصة عمل فى إنتظاره .. كالتى انتظرت من قبله منذ سنوات مضت ، وفى ذاكرة المستقبل سوف يتأكد الدور الذى تلعبه ديمقراطية الإنتاج فى سوق العمل لامتصاص البطالة ، وصحيح أن إنتاجية رأس المال المخصص للعمالة غير المؤهلة وشبه المؤهلة أقل من الإنتاجية المتوقعة فى حالة تخصيصه للعمالة المؤهلة ، ولكن صحيح أيضاً أن الفرق بينهما سوف يكون أقل من قيمة إعانات البطالة التى سوف يتم تحويلها من خزانة الدولة إلى العاطلين عن العمل.. وسوف يكون أقل بكثير من التكلفة التى سيتحملها المجتمع كله إذا ما انفجرت قنبلة البطالة وتطايرت شظاياها .

وكل ما سبق يقود إلى تسييد إستراتيچية «التنمية حيث نحن» والقبول بها فى إطار محاورة الليبرالية الإجتماعية ، وهى إستراتيچية تختمر بنزعة لا مركزية وتصوغ عقيدتها الحركية وفقاً لمبدأ تحصين الأطراف والدفاع من كل نقطة ، والاستراتيچية والعقيدة معاً .. ترسمان الإطار اللامركزى لدولة الليبرالية الإجتماعية .

وبادئ ذى بدء .. فإن اللامركزية شئ والفيدرالية شئ آخر ، ففى الأخيرة تتنازل الأقاليم عن جزء من سيادتها للمركز ، ولكن فى الأولى يفوض المركز بعض صلاحياته إلى الأطراف ، ولقد ارتبطت اللامركزية – تاريخياً – بمناطق الحكم الذاتى تحت ضغط المخاوف من الانفصال السياسى عن الدولة .. كحالة سيسيل فى إيطاليا[٥٢] ، ولكنها ترتبط فى الليبرالية الإجتماعية بالتخوف من الانفصال الإجتماعى عن المجتمع المدنى .. وهو تخوف يؤكد مجدداً على مبدأ تحصين الأطراف والدفاع من كل نقطة ، والتحصين يستدعى التفعيل .. وبالتالى فهو يستدعى تنمية قدرات أكثر الفئات ضعفاً .. ويستدعى تنمية المدن وإطلاق المبادرات الخلاقة فيها .. ويستدعى التعبير عن الثقافات المحلية ، ويستدعى إجمالاً هندسة نمو متوازن بين المركز والأطراف حتى تتقارب السرعات فى ظل توازن هش تعرفه كل المجتمعات المعاصرة وسوف يصاحبها إلى المستقبل ، وفى عمق هذه الرؤية .. لا تعود اللامركزية مجرد نقل صلاحيات إلى مجالس محلية فى الأقاليم .. أو مجرد توافق إستراتيچية المركز ورغبات المحيط على حد تعبير NORA[٥٣] ، ولكن حالة وعى «الكل الإجتماعى» بأنه «كل إجتماعى» ، ولأنها حالة واعية .. فهى تبحث عن عقدها الإجتماعى .